جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

مدى حاجة كل قطر عربي لتدريب العاملين في المجال الاحصاء الجنائي

الفريق الدكتور عباس ابو شامة

الرياض

1412 هـ - 1991 م

مدى حاجة كل قطر عربي لتدريب العاملين في مجال الاحصاء الجنائي

الفريق الدكتور عباس أبو شامة(*)

المقدمـــــة :

الاحصاء ـ بصفة عامة ـ اسم يطلق على مجموعة البيانات العددية أياً كان نوعها أو مصدرها. وسواء كان هذا المصدر الدولة أو غيرها، ومعنى هذا أن الاحصاء علم يبحث في طريقة الحقائق الخاصة بالظواهر المختلفة، وذلك بالمشاهدات المتعددة، وفي كيفية تلخيصها بشكل رقمي قياسي يسهل معرفة اتجاهات هذه الظواهر وعلاقة بعضها بالبعض الآخر لدراستها واستخدامها في معرفة حقيقة الظواهر

البروفسور «باولى» Powely عرّف الاحصاء بعلم الأرقام والحساب، ولكن الاخرين يعتبرون الاحصاء على أنه علم قياسي للتنظيم الاجتماعي (Organization Social) بصفة عامة وبكل ما يبدو فيه من اتجاهات.

والاحصاء كعلم، يعتبر الآن من أهم العلوم لأن التخطيط الحديث في أي مجال لا يعتبر علميا الا اذا تم بعد الحصول على المعلومات الصحيحة. والاحصاء كعلم ارتبط بكل نواحي العلوم

(*) مدير مركز البحوث الجنائية والاجتماعية. الخرطوم. جمهورية السودان.

المختلفة وأصبح يمثل العمود الفقري لأي دراسة علمية عن أي ظاهرة، بطريقة يمكن الاعتماد عليها.

الاحصاء الجنائي:

نحن نهتم في علم الاحصاء بجانب واحد منه، وهو الاحصاء الجنائي وهو العمل الذي يسجل بالطرق الفنية واقع الأمر لظاهرة الجريمة وما هو مرتبط بها من وقائع، مصوراً هذ الوقائع في قالب قياسي رقمي مبرزاً اتجاهاتها وعلاقة بعضها بالبعض الآخر ويستعمل الاحصاء الجنائي في دراسة ظاهرة الجريمة

ويقال إن أول من اهتم بموضوع الاحصاء الجنائي هذا العالم البريطاني «جريمي بينشام» وقد أوصى المحاكم بأن تحصي الأحكام الصادرة منها[1] ومنذ ذلك الوقت اهتمت المحاكم باحصاء عدد القضايا التي تم النظر فيها والتصرف فيها. وبدأت المحاكم بعد ذلك تحتفظ بسجلات لهذه الاحصائيات.

مشكلات الاحصاء الجنائي:

يهتم الاحصاء الجنائي بوجه عام بالجريمة والمجرم وخواصه، ولو أن هنالك من يرى أن ذلك يجب أن يقتصر على الأشخاص الذين تتم محاكمتهم، لأن هؤلاء هم الذين يثبت أنهم ارتكبوا الجرائم وذلك بعد ادانتهم.

---

١ رانزترق تاريخ القانون الجنائي الانجليزي من عام ١٧٥٠م. المجلد الأول. لندن. الطابع ستيفيز وأبناؤه. ص: ٣٩٥

لكن درج الاستعمال بطريقة أكثر شمولية وأصبح يطلق على مصطلح الاحصاء الجنائي: بأنه كل تقرير احصائي رسمي عن المجرمين والجرائم، وأيضا الاجراءات القضائية التي اتخذت حيال ذلك، اي أن الاحصاء الجنائي أصبح يشمل كل مراحل ادارة العدالة الجنائية منذ الابلاغ عن الجريمة حتى خروج المحكوم عليهم من السجون.

شكل الاحصاء الجنائي:

يجب أن يكون الاحصاء الجنائي في شكل بيانات عددية عن الجرائم والمجرمين في كل المراحل، منذ الابلاغ عن الجريمة الى حين انتهاء المقاضاةالجنائية، ويجب أن تكون تلك البيانات مجمعة بواسطة هيئات رسمية يعتمد عليها: كالشرطة والقضاء والسجون مثلا، (ولو أن هنالك احصاءً من مجموعات غير رسمية كمجموعة من الدارسين أو الطلبة وغيرهم) ولكن الاعتماد دائما يكون أكثر على المعلومات التي تأتي من السجلات الرسمية.

ويجب أن تكون هذه البيانات مقسمة ومبوبة بطريقة يسهل تناولها لاغراض التحليل حتى تبرز العلاقة بين كل الأقسام التي تشملها.

الأجهزة التي يعتمد عليها الاحصاء الجنائي:

هنالك بعض الأجهزة الرسمية التي يعتمد عليها في الاحصاء الجنائي، وذلك أثناء مرحلة ادارة العدالة الجنائية ـ منذ البداية الى النهاية وهي:

١ ـ الشرطة:

هنالك الاحصاء الجنائي المرتبط بجهاز الشرطة. ويشمل الجرائم التي تم ابلاغها للشرطة، أي الجرائم التي وصلت الى علم السلطات الرسمية، وهذه تشمل كل أنواع أصناف واعداد وأماكن وطبيعة وتفاصيل كل الجرائم التي يتم ابلاغها للشرطة وتشمل هذه المرحلة الجرائم التي يتم تسجيلها بواسطة سلطات الشرطة على أساس ما وصل الى علمها رسمياً من الجرائم التي تم ارتكابها.

وفي مرحلة أخرى نجد هنالك احصاءً جنائياً للجرائم التي تم اكتشافها بواسطة الشرطة، وهي بالطبع تقل عن الجرائم المبلغة في المرحلة الأولى. فالجرائم التي يتم اكتشافها تمثل نسبة من الجرائم المبلغة للشرطة، وهذا يعتمد على مجهودات الشرطة واستعمالها للفنون المتاحة لها في اكتشاف الجرائم.

وأيضا بالنسبة للشرطة هنالك احصاء للأشخاص المتهمين في مختلف الجرائم، وايضا الأشخاص الذين تم القبض عليهم فعلا في تلك الجرائم. كما أن الشرطة تقوم بعمل احصائي عن القضايا الجنائية التي تم اكتشافها وتم ارسالها للمحاكم للنظر فيها.

٢ ـ المحكمة:

هنالك احصائية جنائية خاصة بالمحاكم الجنائية وهذه الاحصائية تشمل القضايا المقدمة للمحاكم للنظر فيها ـ اي العدد الفعلي للقضايا تحت نظر المحكمة. ثم تشمل الاحصائية الجنائية

للمحاكم أيضا عدد الأشخاص الذين تمت ادانتهم بواسطة المحاكم، وهذ مرحلة هامة من مراحل ادارة العدالة الجنائية. لأن في هذه المرحلة يتثبت قضائياً ارتكاب المتهم للجريمة، وكان من قبل مجرد متهم قد يدان وقد يبرأ وتشمل احصائيات المحاكم أيضا أنواع العقوبات التي اصدرتها تلك المحاكم في الفترات المختلفة، وهذا يعكس الأنواع المختلفة للعقوبات والتي تميل المحكمة للأخذ بها في مختلف أنواع الجرائم عند ثبوت التهمة والادانة، أي تكون هنالك احصائية تبين من حكم عليهم بعقوبات حبسية كالسجن، وعقوبات بدنية كالجلد، وعقوبات مالية كالغرامة وعقوبة تشهير.

٣ ـ السجون:

هنالك احصائيات خاصة بدور العقاب كالسجن والاصلاحيات. وهذه الاحصائيات الجنائية تقتصر فقط على الذين تحكم عليهم المحاكم بعقوبات حبسية ويرسلون لتلك المؤسسات لتنفيذ العقوبة كما يتم في تلك الاحصائية تفصيل المدد المختلفة للعقوبة الحبسية التي حكمت بها المحكمة والظروف المخففة أو المشددة المصاحبة للعقوبة الحبسية.

أسلوب استخدام الاحصاء الجنائي:

يستخدم الاحصاء الجنائي إما بأسلوب عام يعتمد على الحقائق العددية للأرقام الواردة في الاحصاء دون سواها، وهي أرقام مجردة تعكس الواقع الجنائي فقط، وهناك أسلوب علمي يتمثل في

الاستفادة من البيانات العددية في استعمال الأرقام بطريقة يمكن منها استخلاص النتائج وذلك باستعمال معامل الارتباط بين ظاهرة الجريمة وبين العامل الذي يعني بالدراسة

أغراض وفوائد الاحصاء الجنائي:

١ ـ إن الاحصاء الجنائي هو وسيلة تنير الطريق لبحث ودراسة العلوم الجنائية، حيث يلجأ الباحث الى البيانات والمعلومات الاحصائية لتلمس النقاط الرئيسة ويوليها اهتمامه ورعايته والاحصاء الجنائي يجعلنا نقف على حقيقة الظاهرة الاجرامية بصفة عامة ـ وعدد الجرائم التي وقعت وعدد المقبوض عليهم وتصنيفهم من ناحية الجنس والعمر والعمل والوضع الاجتماعي وهكذا.

ويعطينا حجم الاجرام بصفة عامة أو من نوع معين خلال فترة زمنية محددة سواء في القطر كله أو في منطقة معينة بعينها.

٢ ـ إن الاحصاء الجنائي هام جدا لرسم السياسة الجنائية للقطر أو المنطقة أي أن الاحصاء يساعد المسئول عند رسم السياسة الجنائية في وضع سياسة وخطة وبرامج على هدي مؤشرات علمية يمكن الاعتماد عليها فيستعمل المسئول هذه المعلومات بالاحصاء الجنائي في التخطيط السليم لمستقبل الجريمة واتخاذ الاجراءات الضرورية لدرء أخطارها على أسس علمية صحيحة.

٣ ـ يعتبر الاحصاء الجنائي وسيلة لتقويم مستوى الأداء في المؤسسات المرتبطة بادارة العدالة الجنائية سواء القضائية أو العقابية حيث

سيظهر ذلك مدى كفاءة تلك الأجهزة في منع ومكافحة الجريمة وفي معاملة المذنبين.

٤ ـ الاحصاء الجنائي يعطي الشرطة معياراً لتوزيع قواتها وامكاناتها. وهذا الاحصاء الجنائي يفيد جهاز الشرطة المسئول عن حماية الأمن ليعدّل ويبدّل في خططه ويوجه نشاطه على نحو يحقق المزيد من الفعالية في منع الجريمة فقد تعمل قوة الشرطة على زيادة الدوريات في منطقة معينة تشير الاحصائيات الى زيادة جرائم بعينها. وقد تشير الاحصائيات الى وضع يدعو الى استبدال الدوريات الراجلة بدوريات راكبة وهكذا.

كما أن الشرطة قد تكثف حملاتها في ساعات معينة في اليوم أو في يوم معين من الأسبوع أو موسم معين في السنة وذلك حسب مؤشرات الاحصائية الجنائية بتزايد نوع معين من الجرائم في تلك الفترة وبنفس القدر الذي تستفيد منه الشرطة من الاحصائيات الجنائية لتعديل برامجها ونشاطها.

كما أن الاحصائيات الجنائية غير كونها تنير الطريق لرجال الشرطة لاعادة توزيع القوات، فانها تعكس لمن هو خارج جهاز الشرطة مدى كفاءة وفعالية جهاز الشرطة ككل أو اي جزء منه. وهذا يتدرج أيضا على المحاكم والسجون اذ تعكس الاحصائية مدى كفاءة تلك الأجهزة في القيام بالواجبات المناطة بها في ادارة العدالة الجنائية.

واذا أخذنا الشرطة كمثال مثلا فإننا نجد أن الاحصائيات قد تكشف المفارقات بين الجرائم المبلغة وتلك المكتشفة، وهذا

بدوره يعكس مدى مقدرة أو عجز الشرطة في مجال اكتشاف الجريمة.

٥ ـ الاحصاء الجنائي يوفر معلومات تمكن من الوقوف على الظواهر الاجرامية المستحدثة وأثر البيئة والوسط الاجتماعي والعوامل الأخرى في ارتكاب الجرائم.

إن استخدام الاحصاء الجنائي يمكن من التعرف على مدى ارتباط العوامل المختلفة بظاهرة الاجرام بصفة عامة أو بنوع معين من الجرائم. وهذا قد يشير الى الكثير من العوامل المرتبطة بظاهرة الاجرام لكشف مدى تأثيرها على تلك الظاهرة كالعوامل البايولوجية والنفسية والاقتصادية والجغرافية وكل العوامل الاجتماعية.

٦ ـ إن الاحصائيات الجنائية تفيد أيضا من هم خارج اطار ادارة العدالة الجنائية، فهذه الاحصائيات يمكن أن تفيد الافراد والجماعات في اتباع الطريقة السليمة لتربية النشء وحماية الاحداث من الانحراف، وذلك عن طريق ما توفره الاحصائيات من معلومات تعكس الأسباب التي لقيت دوراً في الانحراف والانزلاق في الجريمة، وهي مؤشر مفيد للآباء والأمهات والأسر عامة وللمدارس المسئولة عن تربية النشء ـ ليعملوا على ابعاد الأطفال عن المؤثرات التي أشارت الاحصائيات الى أنها تلعب دوراً في الاسراع بالطفل الى الانحراف.

وفي نهاية الأمر فلا بد أن نركز على أن الاحصائيات الجنائية

تعتبر مؤشراً هاماً لمعرفة نجاح أو فشل الدولة في محاربة الجريمة بصفة عامة.

نواقص الاحصاء الجنائي:

إن المعلومات التي توفرها لنا الاحصائيات الجنائية تعبر عمّا وصل الى علم السلطات من النشاط الاجرامي ـ وهذا بالطبع لا يعني كل النشاط الاجرامي الذي حدث والذي ليس لنا علم به بالكامل. فالاحصائية تشير الى ما تم الابلاغ عنه رسمياً للسلطات أو تم اكتشافه، فهناك نسبة من النشاط الاجرامي لا تصل الى علم السلطات ولا يعرف عنها الكثير وهي ما تسمى بالجرائم الخفية اي الجرائم التي لم تظهر على السطح لتُعرف، وانما ظلت خفية ولا أحد يعلم عنها شيئاً.

والأسباب التي تدعو الى عدم ظهور بعض النشاط الاجرامي ضمن الاحصائيات الجنائية عدة، منها:

١ ـ إن هنالك من الأعمال لا تعرف الأطراف أنها مخالفة للقانون.

٢ ـ أن الضرر الواقع على المجني عليه بسيط وذلك بفضل عدم الابلاغ عنه.

٣ ـ خوف المجني عليه من بطش الجاني إذا تم الابلاغ عنه

٤ ـ عدم ثقة البعض في أجهزة العدالة الجنائية وعدم اطمئنانه أنها ستحقق له غايته في القصاص من الجاني.

٥ ـ قد تحدث تسويات مع مخالفات جنائية يتم على اثرها تسوية الأمر

سواء عن طرق مالية أو ترضية أو ما شابه، ينتهي الأمر بها عند ذلك الحد.

٦ ـ هنالك أسباب اجتماعية تمنع البعض من الابلاغ عن الجريمة كالخوف من فضيحة اجتماعية كالحال في جرائم الجنس فيفضل أهل المجنى عليه عدم الابلاغ.

٧ ـ عدم الابلاغ قد يكون لسبب راجع للشرطة نفسها التي تفصل في بعض الأحيان تسوية الأمر بدون تسجيله، وقد تلجأ الشرطة الى سلطتها التقديرية فتحسم الأمر بانذار أو توبيخ وتكتفي بذلك طالبة من المخالف عدم الوقوع مرة أخرى في هذا الخطأ. وبهذا لا يتم تسجيل النشاط الجنائي.

٨ ـ قد يكون هنالك تحيز اجتماعي لبعض الطبقات أكثر من غيرها في تسجيل المخالفات الجنائية، فقد تجد الطبقات العليا من المجتمع فرصة أكثر لعدم الابلاغ أو تسجيل مخالفتها أو لمقدرتها على جبر الضرر بدفع التعويض المالي المجزي. والعكس بالنسبة للطبقات الدنيا في المجتمع التي قد لا تجد تلك الميزات أو ذلك التحيز لصالحها الذي تجده طبقات أخرى أعلى درجة.

تلك بعض الأسباب التي تشير الى أن هنالك نسبة من الجرائم لا تبلغ ولا تصل الى علم السلطات. كما أن البعض يصل الى علم الشرطة ولكن لا يتم تسجيله لعدة أسباب ـ ذكرنا البعض منها آنفاً ـ وهي ترتبط عامة بالسلطة التقديرية لرجل الشرطة في اختيار الحالات لتحريك الاجراءات الجنائية. وقد يفعل ذلك إما لأن الأمر الذي

وصل قد يعتبره من الأمور البسيطة التي لا تستحق تحريك الاجراءات أو لتجنب ضغوط العمل على الشرطة بكثرة البلاغات أو للصلح بين المتخاصمين أو لغير ذلك.

لقد قامت عدة دراسات لمعرفة حجم الجريمة الخفية التي لا يتم الابلاغ عنها، ولكن لم تصل كل هذه الدراسات الى نتيجة مريحة تعكس بجلاء حجم الجرائم الخفية والتي تتم الاشارة اليها في الاحصائيات* الجنائية على أساس الأرقام المظلمة، أي التي لا تظهر للعيان في الاحصائية ولكنها حقيقة موجودة في عالم الواقع.

ومهما كان حجم الجريمة الخفية فإن الحقيقة تبقى أن الاحصائيات الجنائية وبالذات التي لدى الشرطة لا تعكس العدد الصحيح للاجرام في الدولة أو المنطقة، وانما تعكس فقط ما وصل الى علم الشرطة من تلك الحوادث، بل أن البعض قد ذهب الى القول: بأن الاحصائية الجنائية في حقيقة الأمر لا تعكس الا نشاط الشرطة في مكافحة الجريمة. فكلما زاد نشاط الشرطة في منطقة من المناطق، كلما زادت البلاغات المسجلة بوقوع الجرائم، وهذا يعطي انطباعاً خاطئاً بإن هنالك زيادة في الاجرام في تلك المنطقة، ولكن واقع الحال غير ذلك وهو أن تزايد نشاط الشرطة أدى الى ذلك الوضع،

ومهما كان الأمر فإن الاحصائية الجنائية وبهذا الحال قاصرة ولا تعكس الا نسبة الاجرام التي وصل الى علم السلطات بصفة رسمية. وهذا الوضع قد يدعو للحذر في مجمل ما وصل لعلم السلطات، إلا أنه في نفس الوقت يدعو للكثير من الحذر عند تحديد نوع معين من

الجرائم على أساس الزيادة فيه أكثر من غيره، وذلك لان هنالك بعض الجرائم بطبيعتها تعتبر من الجرائم الخفية وتكون نسبة الابلاغ عنها ضعيفة، ولهذا تظهر بصورة شحيحة في السجل الرسمي لأن أكثرها لا يتم الابلاغ عنه، كبعض الجرائم الجنسية وجرائم الاجهاض الجنائي.

كل هذه المحاذير تدعو للقول: بأن تؤخذ الاحصائيات الجنائية بحذر شديد لانها لا تعكس سوى ما وصل الى علم السلطات وتم الابلاغ عنه وتم تسجيله ويرى البعض انه يمكن الاعتماد أكثر على الاحصائيات الجنائية التي تعكس الاشخاص الذين تمت ادانتهم، لانه في هذه الحالة هم الذين ثبت حقيقة ارتكابهم للجريمة وذلك لوصولهم الى هذه المرحلة، وذلك لان المرحلة السابقة وهي «مرحلة الاتهام» يكون فيها المتهم بريئاً حتى تثبت ادانته فيما وراء الشك المعقول.

وفي دراسة جرت في المانيا[1] اتضح أن نسبة الادانات في الجرائم التي وصلت الى علم الشرطة تبلغ ما بين ٢٠ الى ٣٠٪ في جرائم القتل. و٢٥٪ لجرائم السرقات و٥٪ للجرائم البسيطة.

ولكن بالطبع فإن الاعتماد على الاحصائية التي تعكس الادانات لا تعطي صورة صحيحة عن نسبة الاجرام في البلاد، لأن

---

١ ـ ت سيلين. مغزى الاحصائيات عن الجرائم. المجلة القانونية، فصلية،الرقم ١٧٦، ١٩٥ صفحة ٤٩٥.

هنالك من يرتكبون الجرائم ولكن لا تتم ادانتهم لاسباب فنية قانونية، كما أن الكثير من الذين يرتكبون الجرائم لا تصل جرائمهم الى المحاكم بسبب التسويات والصلح الذي يتم قبل مرحلة المحاكمة حيث يتم الكثير من التنازلات. لذلك تعتبر احصائية الشرطة ـ وبرغم العيوب التي تحيط بها ـ أصلح احصائية في هذا المجال لأنها تعكس على الأقل نسبة الجريمة التي وصلت الى علم السلطات.

وعموماً، وعلى الرغم من العيوب التي تحيط بالاحصائيات الجنائية عامة، فإنها تبقى المصدر الوحيد الذي يمكن الرجوع اليه لمعرفة الكثير عن عالم الاجرام.

حاجة الاقطار العربية لتدريب العاملين في مجال الاحصاء الجنائي:

من كل ما ذكر ـ آنفاً ـ تتضح أهمية الاحصاء الجنائي في رسم السياسة الجنائية لدرء أخطار الجريمة، وأصبحت هنالك حاجة ملحة لكل الأقطار العربية لتدريب العاملين في مجال الاحصاء الجنائي حتى ينعكس ذلك في نوعية الاحصاء الجنائي الذي يتم داخل الوطن العربي.

ومع الدور الهام الذي تقوم به الاحصائيات الجنائية في رسم السياسة الجنائية في كل دولة عربية أصبح لزاماً أيضاً العمل على تكامل نظم الاحصاء الجنائي بالدول العربية ونحن نتحدث عن توحيد السياسات الجنائية للدول العربية.

وهذا التكامل من شأنه أن يسهل مهمة تدريب العاملين في

مجال الاحصاء الجنائي في كل الأقطار العربية، ويدعو الى تبادل المعلومات والخبرات في هذا المجال.

إن طرق جمع الاحصائيات الجنائية وتصنيفها وتحليلها والادوات المستعملة في هذه العملية تختلف الآن من دولة الى أخرى، الشيء الذي يجعل استفادة كل الدول العربية من تجارب بعضها البعض تعترضه بعض الصعاب، وما دام الأمر كذلك فلا بد من النظر في توحيد النظم التي تتبع في جمع الاحصائيات الجنائية وتحديد ماهية المعلومات المراد جمعها. والطرق المتبعة في استخلاص تلك المعلومات والاستفادة منها.

رغم الاعتراف بأن الدول العربية تختلف في طرق جمع وتصنيف المعلومات، فمن الدول ما زال يستعمل الطريقة اليدوية لجمع وتخزين المعلومات وتصنيفها، ومنها من يستعمل التقنية الحديثة كالعقل الالكتروني «الكمبيوتر» في تخزين وتصنيف المعلومات والاستفادة منها. ولكن في المرحلة الأولى لابدّ من العمل على تنقية كل نظام من الشوائب حتى يأتي بنتائج صحيحة، فالعمل اليدوي في الاحصاء الجنائي رغم أنه بطيء وله الكثير من المآخذ من مضيعة للوقت والجهد إلا أنه يمكن حذقه لأن أدواته هي الانسان، فيمكن التدقيق فيه حتى يمكن استخلاص أحدث النتائج مما هو متوفر

أما الدول التي تستعمل الماكينة «كالكمبيوتر» في مجال الاحصاء الجنائي، فانها بلا شك تختزل الزمن اختزالا وتوفر الكثير من الجهد البشري في هذا المجال، ولكن هذا ايضا يحتاج الى الدقة والتأكد.

فخطأ الماكينة أكثر تعقيداً وأكثر فداحة من خطأ الانسان، فكان لابدَّ من اطعام الكمبيوتر بمعلومات صحيحة حتى يأتي بنتائج صحيحة.

ولكن في المرحلة المقبلة لا بد من محاولة توحيد النظم في مجال الاحصاء الجنائي لكل الدول العربية، وذلك بالاتجاه نحو التحديث واستخدام العلم والتكنولوجيا في هذا المضمار الهام.

ومما يزيد الأمر أهمية أن المعلومات الجنائية قد تزايدت في الآونة الأخيرة بشكل كبير وأصبحت الحاجة ملحة للتوفيق بين كل العلومات التي تصل، وربط هذا باهمية الاحصاء الجنائي في تحديد السياسة الجنائية فأصبحت هنالك حاجة للنظر في أمر تكامل تلك النظم، وهذا الأمر يتطلب التنسيط الكامل بين الدول العربية في هذا المجال، وذلك بتبادل العلومات في هذه الساحة في بادىء الأمر والاصرار على تدريب العاملين لحذق هذه المهمة وتبادل خبرات هؤلاء الذين يتم تدريبهم بين دولة أخرى.

إن المطلوب في هذا المجال ليس فقط التدريب والتنسيق في طرق جمع المعلومات، ولكن ايضا في طريقة تخزينها والاستفادة منها.

إن علم الاحصاء الجنائي لم يعد أمراً لا يستحق الاهتمام الأوّلي ـ بل أصبح ضروريا لانه مصدر يعتمد عليه كل من يشارك في ادارة العدالة الجنائية، وإن كل مكونات العدالة الجنائية تخلف خامات عدة للمعلومات ـ ولكن كل هذه المعلومات لا بد أن تتحول

بطريقة احصائية منتظمة ومفيدة حتى تصبح لها قيمة لصاحب القرار في ادارة العدالة الجنائية.

فعملية جمع هذه المعلومات وتوفرها وتصنيفها بطريقة صحيحة لهي المرشد الهام لصانع القرار في ذلك المجال. وما دام الوضع كما هو لابدَّ من الاهتمام بتدريب العاملين في مجال الاحصاء الجنائي في كل قطر عربي. بل وأصبحت الحاجة أكثر الحاحاً الآن بعد أن تم ادخال الوسائل العملية الحديثة كجهاز الكمبيوتر في صميم عمل الاحصاء الجنائي.

وكما أن حاجة كل قطر عربي لتدريب العاملين في مجال الاحصاء الجنائي تزداد مع ظهور استعمال التقنيات الحديثة في هذا المجال ، فإن الحاجة أصبحت اليوم ـ نتيجة للتطور المطَّرد ـ أكثر الحاحاً للتدريب على كل المراحل التي يمر بها الاحصاء الجنائي منذ مراحله الاولى حتى تتم الاستفادة منه

وتتميز استعمالات الاحصاء الجنائي في مساحتين:
الأولى: خاصة بالتطورات اليومية من يوم لآخر
والثانية: خاصة بموضوع التخطيط والتنبؤ بالحالة الاجرامية المستقبلية وتحليل السياسات الجنائية

وكل هذا يتطلب تدريباً فنياً عالياً لمن يعمل في هذا المجال وذلك في الجانبين معا.

ففي الحالة الأولى نجد فكرة المراقبة للأحداث الجنائية وهذا

يعني أن كل جهاز من أجهزة العدالة الجنائية يجب أن يكون قادراً على مراقبة النشاطات اليومية لذلك الجهاز. وأن التقرير الاحصائي المنتظم لكل جهاز من أجهزة العدالة الجنائية يبلور المعلومات الخاصة باعتماد الامكانات المطلوبة للنشاط، وكذلك كل حالات الجرائم المبلغة للسلطات، وانواع تلك الجرائم والتعرف على المشتبه فيهم. وهذه وغيرها معلومات هامة وأساسية للشخص الذي يدير المؤسسة وذلك بغرض معرفة مشاكلها وايجاد الحلول المناسبة لها. كل ذلك يتطلب تدريباً فنياً خاصاً.

إن مقياس الاحصاء الجنائي يعطي مؤشراً عما اذا كان المسئولون عن الجهات يستطيعون مقابلة مستوى التحديات والتطلعات الأساسية والخطوات التي تستطيع المؤسسة أو الجهاز بها تنفيذ مهامها ومراميها المحددة، وهذه المعلومات هامة لأغراض القرارات المرتبطة بسير المؤسسة واتجاهاتها. واذا كان الأمر بهذه الأهمية فكان لابد أن تكون الاحصائية بمستوى عال من الدقة، الأمر الذي يتطلب تدريباً عالياً في هذا المجال.

والهدف الآخر من الاحصائية الجنائية وهو خاص بالتخطيط للمستقبل، والتخطيط هنا يشمل معرفة الاجراءات البديلة للوصول الى الأهداف المستقبلية

فمثلا:

التنبؤ:

هنالك غرض آخر للاحصاء الجنائي، وهو غرض هام لابدَّ

من الاحتياط له بالتدريب الواعي الصحيح للعاملين في هذا المجال. وهذا الغرض يختص بالتنبؤ بالمستقبل. فهنالك وسائل تسمى فنون التنبؤ بالموقف المستقبلي. وهنا تلعب الاحصائيات الجنائية المتوفرة والدقة دوراً في القياس الدقيق للموقف الحالي، ومن ثم التنبؤ على أسس علمية بما يتوقع أن يحدث في الساحة الجنائية. واستكشاف المستقبل بالنسبة للأحداث الجنائية أمر هام إذ إنه يعطي الفرصة إما لتجنب حدوث ما سيقع أو باتخاذ الاجراءات الكفيلة لتخفيف آثار ما سيقع.

وفي غياب المعلومات الجنائية الصحيحة فان فرص التنبؤ هذه قد تنعدم، وهنا يكون التخطيط المستقبلي عرضة لفشل التخطيط. وقد يفاجيء المستقبل الشخص المخطط بأحداث لم يعمل لها حساب فتجيء مباغتة بغير استعداد لها. وهنا تظهر أهمية تدريب العاملين في مجال الاحصاء الجنائي حتى يكونوا قادرين على العطاء في هذا المجال بما يجعل التنبؤ صحيحاً للمستقبل الجنائي للبلاد.

واذا نظرنا الى الاحصائيات الجنائية من أجل تحليل السياسة الجنائية، فإن ذلك التحليل يرجع الى محاولات تقرير أثر التغييرات في تلك السياسة الجنائية أو القانون المطبق أو الاجراءات المتبعة أو في الظروف المحيطة بادارة العدالة الجنائية، وأيضا العمل على تطوير استراتيجيات على ضوء النتائج المتوقعة

فتحليل السياسة الجنائية ربما يرمي مثلا لتعزيز أثر التغيرات السكانية على الجريمة وأثر نسبة التغيرات في الجريمة على ما تلقيه من

ثقل على كاهل الشرطة في منع الجريمة، وكذلك المحاكم والسجون. وهنا تظهر أهمية التدريب للعاملين في مجال الاحصاء الجنائي.

إن الايقاع السريع للجريمة في ايامنا هذه في العالم العربي لتدعو كل مهتم الى الانتباه الكامل لهذا الداء الذي بدأ يستشري في جسد الأمة العربية ، ولا يمكن اعلان الحرب على الجريمة الا بالاستعداد لها بحيث تُعرف كافة المعلومات عنها حتى تُستعمل كل الأسلحة التي يمكن إن لم تقض عليها فإنها تقلل منها ومن آثارها المدمرة وهذه الأسلحة لن نتمكن منها الا بحصولنا على جهاز معلومات جنائية مقتدر بحيث يزودنا بكل خبايا الاجرام وعالمه.

وهذا بدوره يقودنا الى أهمية اتقان هذا الجهاز الخاص بالاحصاء الجنائي ولن يتأتى هذا الا بالتدريب، خاصة بعد ظهور كل الاكتشافات العلمية التي أصبحت في متناول أيدينا اليوم لنستخدمها في مجال الاحصاء الجنائي وبالذات في مجال الكشف عن الجريمة.

والدول العربية وهي تسعى جادة لاجتثاث كل أسباب الاجرام لابدَّ أن تلتفت باهتمام الى موضوع تدريب العاملين في أجهزة الاحصاء الجنائي إذ انه هو مفتاح الحل الى سبر أغوار الجريمة ومعرفة خباياها ومنازلتها للقضاء على شرورها

إن تدريب العاملين في مجال الاحصاء الجنائي ـ غير ما ذكر آنفاً ـ وفي هذا العصر المتطور والملىء بالتكنولوجيا وللأهمية الزائدة في

زمن تزايدت فيه الجريمة بشكل يدعو للاهتمام ـ يمكن أن يرتكز على المجالات الاتية:

أولا: استعمالات وأغراض الاحصاء الجنائي:

وتشمل هذه:

١ ـ **الاحصائيات الجنائية بغرض مراقبة الموقف** وفي هذه الحالة يستعمل الاحصاء الجنائي كجهاز من أجهزة الرصد، وهو كالآلة الفنية التي تثبت في مكان عال لترصد موقفاً معيناً كوضع الطقس مثلا حتى يمكن التحسب للموقف. وهنا تكون الاحصائيات الجنائية كجهاز رصد للموقف الجنائي المتغير كل يوم ولمعرفة ما يطرأ وذلك تحسباً لأية مفاجآت ـ أو عمل الاستعدادات الضرورية لأي موقف يطرأ، أو اتخاذ الاجراءات الكفيلة بقطع الطريق على أية تيارات اجرامية محتملة.

٢ ـ **الاحصائيات الجنائية من أجل تحديد المسئوليات ومعرفة القصور في أداء الواجب** بالنسبة لاي جهاز من أجهزة العدالة الجنائية

وهنا يبرز دور الاحصاء الجنائي كجهاز عاكس على الأداء في تلك الاجهزة، وهو بهذه الحالة يعمل كالمراجع في العمليات الحسابية إذ يكشف بوضوح مجال القصور والكفاءة في أداء أعمال الأجهزة المناط بها تحقيق العدالة الجنائية، ففي هذه الحالة تشير الاحصائيات مثلا الى مدى كفاءة العاملين في الجهاز في تحمل المسئوليات وتقديرهم للعمل في هذا المجال الجنائي والى مدى قيام الجهاز بتحقيق

الأغراض والأهداف التي يرمي اليها. كما قد تشير الى مدى حسن استخدام الميزانيات المرصودة لمكافحة التيار الاجرامي وهكذا، كما أنها ستشير الى حقيقة ما اذا كانت البرامج الموضوعة قد حققت أغراضها وبنفس الاجراءات والسبل التي وضعت أم حدث اختلال في اتباع الأساليب مما يدعو لاعادة النظر فيها. كما يجب أن يتذكر أن الجمهور يتساءل دائما عن مدى كفاءة الأجهزة المنوط بها محاربة الجريمة، وكذلك نجد أجهزة الاعلام تبادر بالهجوم على تلك المؤسسات والأجهزة حتى ظهر تيار جديد للاجرام. لذلك فإن استعمال الاحصائيات الجنائية يمكن أن يكون فيه الرد على انتقادات الجمهور وأجهزة الاعلام إذا لم تكن تلك المعلومات صحيحة، وسيكون الرد عن طريق الاحصائيات الجنائية فيه الكثير من القناعة والاثبات لرأي المؤسسة كالشرطة أو السجون مثلا. ولو أن الاحصائية قد لا تكون وحدها كافية كرد ولكنها على اي حال تقدم اثباتاً وأدلة يمكن الوثوق بها لدى الجمهور وأجهزة الاعلام.

٣ ـ **الاحصائيات الجنائية من أجل التخطيط** وهنا يبرز دور أساسي للاحصاء الجنائي، وذلك للتخطيط للسياسة الجنائية المستقبلية، وهذا التخطيط يشمل استكشاف الاجراءات البديلة التي يمكن اتباعها للحصول على نتائج أفضل أو للوصول الى الغايات التي ترمي لها المؤسسة في تحقيق العدالة الجنائية ـ وكما أوضحنا سابقا ـ بأن أهمية الاحصائيات الجنائية من أجل التخطيط تكون كالنور الكاشف للشرطة والمحاكم والسجون والمخططين وراسمي السياسات لاجراء التعديلات والتبديلات في الخطط السابقة حسب ما يظهر لهم من

قصور فيها نتيجة لما تكشفه الاحصائيات الجنائية. وهذا بدوره قد يؤدي الى استثمار مزيد من المال في جانب معين من جوانب الخدمات الأمنية، والعكس أيضا قد يكشف الموقف تخفيض النفقات في جانب آخر، كما أن هذا الأمر قد يتيح فرصة للمسئولين عن السجون مثلا لاعادة تصنيف المسجونين بطريقة أجدى، وهذا يؤدي الى زيادة فعالية المعاملة والعقاب.

إن الاحصائية الجنائية تساعد عملية التخطيط السليم، وهي تشمل:

أ ـ فهم الوضع الحالي للموقف.

ب ـ تحديد الأهداف المرجوة بطريقة واضحة وواثقة.

جـ ـ التعرف على طرق بديلة للوصول الى الأهداف، وما هي المكاسب والتبعات التي تنتج عن اتباع اي منهج

د ـ اختيار المعيار الصحيح لاتباع المنهج.

هـ ـ تطبيق المنهج المخطط للوصول الى الهدف.

و ـ انشاء نظام لاعطاء معلومات عما اذا كانت الخطة تحقق أهدافها.

فكل مرحلة من مراحل التخطيط تتطلب معلومات هامة وصحيحة لا توفرها الا الاحصائية الجنائية.

واذا أخذنا مثالاً في مجال السجون وافترضنا أن أحد السجون يستوعب ٩٥٪ من الطاقة المحددة له كدرجة قصوى، واشارت الاحصائيات عند مراجعة الافراجات والأحكام الجديدة بالسجن التي يستقبلها ذلك السجن نجد أنه في خلال عام واحد سيقفز عدد

المسجونين الى ١٠٠٪ من طاقة السجن الاستيعابية، فإن ذلك قد يوحي لسلطات السجن بضرورة مراجعة الموقف، لئلا يزيد عدد المسجونين على نسبة التسهيلات المتوفرة لهم والطاقة الاستيعابية للسجن، أو العمل للمزيد من التسهيلات داخل السجن أو اضافات جديدة في المبنى أو تحسينات في ظروف السكن والمعيشة أو إعادة تصنيف المقيمين داخل السجن. وهكذا.

٤ ـ **الاحصاء الجنائي من أجل التنبؤ** إن اي اداري حاذق لا بد أن يستعد لمفاجآت المستقبل وكذلك يجب أن يكون كمن يعمل في المجال الجنائي. والاحصائيات الجنائية توفر فرصة جيدة للتنبؤ بالمستقبل ـ في هذا المجال ـ وهذا يعطي الاداري الفرصة لرسم الخطط المستقبلية. والاحصائيات الجنائية هي احدى الوسائل التي يمكن للمرء من خلالها التنبؤ بمستقبل الوضع الاجرامي في البلاد أو المنطقة، واذا لم يتم ذلك فإن المسئولين عن الأمن سيفاجأون باحداث لم يكن يتوقعونها ولم يعدوا لها العدة ولم يحسبوا لها حساباً

إن كل فنيات التنبؤ بالمستقبل تفترض أن المستقبل بطريقة أو بأخرى هو امتداد للماضي، لذلك فإن التنبؤ بما يسفر عنه المستقبل بالنسبة للجريمة يتطلب معرفة حقيقة الوضع الاجرامي في الماضي ومساره الى فترة طويلة، وهذا ما توفره الاحصائيات الجنائية

ثانياً: تنظيم برامج الاحصاءات الجنائية:

يكون التدريب هنا في الأمور التنظيمية للبرامج المرتبطة

بالاحصائيات الجنائية، وفي هذا المجال يدخل التكامل أو على الاقل التنسيق بين الأجهزة العاملة في مجال العدالة الجنائية، وأيضاً بين من يعد الاحصائية الجنائية وبين الجهات التي تستفيد منها، وأيضا بين كل الأطراف التي تعد ضرورية لاخراج احصائيات في مستوى علمي طيب والتدريب في هذا المجال يشمل:

فهم ما هو مقصود وما هي المعلومات والأرقام الجنائية، وهي ما تسمى بالداتا. DATA ويمكن القول بأن الأرقام تصبح معلومات فقط عندما تطبق على استعمال معين أو غرض معين.

إن نظام الاحصاء الجنائي في كل قطر يعتمد في المقام الاول على الارقام الجنائية التي تصل، وهذه الارقام تشكل الوقود الدافع الى عملية الاحصاء الجنائي المتكامل والمنتج، والارقام لن تكون منتجة الا اذا تم تطبيقها على الحالات لتصبح فيما بعد قرارات. فتجيء أهمية الارقام في نظام العدالة الجنائية مرتبطة مع الأسئلة عن: كيف/ ومتى/ ومن؟ وهكذا، وأيضاً في مواجهتها للمشاكل التي حدثت والقرارات التي يراد اتخاذها. وكما يقال إن مفتاح التقدم للنظام الاحصائي الجنائي لأي دولة ليس بعدد الأرقام التي يجمعها ولكن في قيمة الأسئلة التي تثيرها هذه الأرقام.

أما المعلومات الجنائية فهي تشمل أكثر من مجرد ارقام فهي اسماء المجرمين ومعلومات عن اعمارهم ووظائفهم وجنسهم وطبقاتهم واتجاهاتهم وأسرهم، وكذلك الجريمة التي ارتكبت والظروف والملابسات التي صاحبتها وهكذا.

لذلك فان الاحصائيات الجنائية هي نتاج عدة عمليات من الارقام والمعلومات والتقارير والتواريخ والوثائق الجنائية وعليه فان التدريب الصحيح يتضمن التنسيق بين كل أجهزة الاحصاء الجنائي.

يجب أن تدور البرامج الاحصائية في مجال من يستعملونها ويجب أن لا ينظر الى الاحصائيات على اساس أنها غاية وانما هي وسيلة لغايات مرتبطة بصناعة القرارات الجنائية لذلك يجب أن تقدم الاحصائيات الخدمة المطلوبة لمستعملها ولمستعمليها في عدة طرق متنوعة.

إن القيمة الكبرى للاحصائيات الجنائية تظهر عند مقارنتها مع الاحصائيات الاخرى ذات الصلة، واذا أريد للمعلومات الجنائية أن تكون مفيدة فيجب أن تُجمع وتُصنف ويتم اخراجها مع مراعاة اعتبارات الوقت الذي يتطلبه صانع القرار كما أن البرنامج الاحصائي يجب أن يكون مصدر ثقة فيما يحويه ويجب أن يلتزم بجوانب السرية فيما يختص بالمعلومات التي تخص الافراد، فمهما كانوا يجب أن توفر الحماية لهم، وذلك بسرية المعلومات عنهم والموجودة بالاحصائيات الجنائية.

كما يجب على البرنامج أن يكون محايداً في توجهه وفي اهدافه وأن يكون كفؤاً فنياً ومقتدراً بما يحويه.

بما أن البرامج الاحصائية تواجه متطلبات متلاحقة واحتياجات في ظروف الامكانات الشحيحة أو المتواضعة لبعض الدول العربية،

فان التخطيط والادارة والتنسيق تعتبر من الامور الهامة، ويجب أن يبنى ذلك على اساس تعاون وثيق ومتواصل مع من يستعملون الاحصاء لاغراض البرامج الاحصائية الجنائية، فإن ذلك يعني أن الخبراء في سياسة العدالة الجنائية ـ البرامج والادارة ـ يجب أن يساعدوا في تصميم السلسلة الاحصائية والمشروعات، وذلك لتقرير الافكار والتعاريف التي يمكن استخدامها في التخطيط والتحليل وترتيب النتائج إنه فقط من خلال هذه المشاركة يمكن التأكد من فائدة نتيجة الاحصائيات الجنائية.

كما أن البرامج يجب أن تشمل كيفية جمع المعلومات وذلك بعون المختصين الذين يقع عليهم دور التعامل مع الخبراء الآخرين للتعرف على محتويات الاحصائيات الجنائية وترجمتها. كما يجب أن يشتمل البرنامج على اجراءات جمع الاحصائية نفسها، فجمع الاحصاء من الواقع الخارجي ـ مكان الاحداث ـ قد لا يحتاج الى الخبراء الذين تنحصر مهمتهم فقط بجمع الارقام أو الذين يتم دفع مكافآت لهم لجمع الأرقام فقط، ويجيء بعد ذلك دور مهارة الخبراء في تلقي تلك الأرقام والتعامل معها.

وأيضا يشمل البرنامج تحليل المعلومات وترتيبها، وهنا تدخل الطريقة المستعملة، وهل هي طريقة يدوية أو بواسطة العقل الالكتروني وفي كلا الحالتين فلابدَّ من تطوير الاجراءات المستخدمة لحفظ المعلومات الجنائية

ثم يجيء في البرامج بعد ذلك تقويم هذه المعلومات وتعريفها

وتحليلها بغض النظر عن النظام المتبع ـ كما ذكرنا آنفاً ـ سواء كان ذلك يدويا أو بواسطة العقل الالكتروني ويجب أيضاً وضع طريقة للمراجعة ووضع الاجراءات لتلك المراجعة للتعرف على الاخطاء التي قد تكتشف وتحليلها ثم لمعرفة اسبابها لتفاديها.

كما يجب أن تشمل البرامج جانب السند القانوني في جمع المعلومات وأيضا الحفاظ على سرية المعلومات التي يتم الحصول عليها، حتى لا يتم كشف أية معلومات جنائية الا للجهات المسئولة قانونيا عن ذلك كي لا تكون عرضة لاي شخص غير مسئول أو يود استغلالها لاغراض أخرى.

الاهتمامات التنظيمية:

إن تنظيم البرامج الخاصة بالاحصائيات الجنائية يجب أن يقوم على احتياجات كل دولة ونظام العدالة الجنائية فيها، عاداتها وتقاليدها ومدى وجود العاملين المهرة والامكانات الفنية والمادية، كما أن النظام الموجود في البلاد لابدَّ أن يؤخذ في الاعتبار، وذلك أن ممر المعلومات والاحصائيات الجنائية يختلف من دولة مركزية النظام عن دولة أخرى تعمل بالنظام اللامركزي، إذ أن أي من النظامين تتأثر به طريقة جمع الاحصائيات الجنائية وتصنيفها، وذلك يعني أن سريان المعلومات من مصدرها المحلي هل سيسير حتى المكتب المركزي وبسرعة أو أن الموقف يختلف حيث يكون ذلك بنظام لا مركزي.

فالنظام المركزي في الاحصاء الجنائي له ميزاته في تأكيد وتوحيد

المعلومات والاحصائيات الجنائية في كل الوطن في مكتب واحد يقوم على حفظها ودراستها والاستفادة منها والمحافظة على سريتها. ولكن النظام اللامركزي قد يفيد بعض الدول التي تتبع نظاماً فيدرالياً في الحكم أو غير مركزي، وحتى هذا النظام لا يمنع قيام مكتب مركزي للاحصاء الجنائي.

كما أن من الاهتمامات التنظيمية موضوع هل يتم جمع الاحصائيات الجنائية بطريقة أفقية أم رأسية. حيث تحدد ما اذا كان النظام المتبع يشكل مراحل هرمية أم غير ذلك. وهنالك الكثير مما يمكن ذكره عن ميزات وعيوب النظامين: المركزي وغير المركزي للاحصائيات الجنائية.

كما أن هنالك خيارات تنظيمية عدة لتحديد ما يتبع في أي مكتب للاحصاء الجنائي، كدرجة المركزية نفسها في تلقي الاحصائيات، وهل يجب أن تكون مسئولية المكتب الرئيس للاحصاء تحت يد حكومية أم لا ؟ ومما لا شك فيه أن مكاتب الاحصاء الجنائي الرئيسة في الدول العربية تقع تحت السيطرة الحكومية، ولكن في مناطق أخرى من العالم من يُرى أن تقع هذه المكاتب خارج السيطرة الحكومية وتكون في مؤسسات البحث العلمي أو الجامعات خارج الاطار الحكومي. يمكن اعطاء استقلالية للمركز الرئيس للاحصاء حتى يقع في السيطرة المباشرة لأي وزارة.

وحتى اذا ما كانت تحت وزارة حكومية، فأيهما أفضل أن تكون تابعة لوزارة الداخلية أم العدل وهكذا.

ولا بد من الاشارة أن لكل نظام عيوبه ومحاسنه، ومهما كان الأمر فيجب مراعاة اغراض وأهداف الاحصائية الجنائية وكذلك صدى تأثر مصداقيتها عند اختيار النظام المطلوب.

حدود الاحصائيات الجنائية ومحتوياتها:

ماذا يجب أن تغطي الاحصائيات الجنائية.؟ إن حجم الارقام التي يمكن أن تجمع تعتبر ضخمة بحيث يصعب في بعض الحالات الاستفادة منها، ولكن هذا الامر يختلف من دولة لأخرى وهنالك بعض الأمور لا بدَّ من اعتبارها عند النظر الى جدول الاحصائيات الجنائية ومحتوياتها:

١ ـ قابليتها للمقارنة بعضها مع البعض الأخر: فالاحصائيات الجنائية كي تؤتي نتائجها لابدَّ من وضعها موضع المقارنة مع الأخريات، وذلك بمقارنة احصائيات كل منطقة مع الأخرى في نفس الدولة، ومع دولة ودولة أخرى مشابهة مع اعتبار مكونات نظام العدالة الجنائية.

٢ ـ وحدات الحساب للاحصائية الجنائية، فكل مكونات نظام العدالة الاجتماعية يقوم بتسجيل معلوماته بطرق تتناسب مع اهداف ذلك النظام، فالشرطة تستعمل وحدات للحساب تعدد الجرائم أو الحوادث أو المتهمين أو الضحايا، ومؤسسات الاصلاح تستعمل مجرمين، محكومين نزلاء، كما أن المحاكم تستعمل القضايا كوحدة حسابية

٣ ـ اجراءات الحساب أو العد: كيف يمكن العد أو الحساب؟ وهنالك طرق مهما كان معيار أو وحدة العد أو الحساب فيها فلا تستطيع الشرطة مثلا حساب المخالفات المرتبطة وتسجيلها فمثلا اذا ارتكب متهم واحد عدة جرائم في حادثة واحدة فكيف تسجل؟ والاغراض الاحصائية كم تعد هذه؟ كما أن هنالك بعض النظم لا تستعمل الا الجرائم الخطيرة فقط لاغراض الاحصائية الجنائية. وهنا يحدث تضخم في نسبة الجرائم الخطيرة الى الجرائم البسيطة. ثم اذا كان القرار هو تسجيل الجرائم الخطيرة فقط، فما هو مدى الخطورة التي يجب اعتبارها هل درجة الأذى للمجني عليه؟

اقسام الاحصائيات الجنائية:

معظم الاحصائيات الجنائية يمكن النظر اليها من خلال أربعة مواضيع، هي:

١ ـ الحادث الجنائي نفسه.
٢ ـ الظروف المحيطة بالحادث الجنائي
٣ ـ نظام العدالة الجنائية المتبع.
٤ ـ العوامل والمؤثرات الخارجية.

الحادث الجنائي، ويشمل احصائيات عن الجريمة والمجرم والضحية، أما الظروف المحيطة بالحادث الجنائي والمتأثرة به فيمكن أن تشمل التحولات السكانية وأوضاعها، والوضع الاقتصادي

والوضع التعليمي والرفاهية الاجتماعية والرعاية الصحية في المنطقة التي وقع فيها الحادث. ونظام العدالة الجنائية المتبع هو كيف يعمل النظام؟ والنظام الجنائي يتمثل في ثلاثة أجهزة هي: الشرطة أو جهات الضبط والمحاكم ودور الاصلاح أو المؤسسات العقابية أما العوامل الخارجية المؤثرة فهي أن أجهزة العدالة الجنائية تجمع معلومات كثيرة في الأمور الآتية، فيما يختص ببعض الجرائم - وهي شركات التأمين سلطات الجمارك والضرائب، سلطات المصارف «البنوك» والأمن الخاص. سلطات العلاج النفسي والسلطات المدرسية وهكذا. فالمعلومات المتوفرة من هذه الأجهزة غير الحكومية والمرتبطة بالأحداث الجنائية يمكن اعتبارها في التخطيط لبرامج العدالة للدولة.

جمع الاحصائيات وتبويبها:

هنالك عوامل واعتبارات هامة لابد من مراعاتها في عملية جمع المعلومات الجنائية وتبويبها، وهذه الاعتبارات هي:

١ - اعتبارات تنظيمية:

فجمع المعلومات الجنائية يعتمد على طريقة تنظيم جهاز العدالة الجنائية، وهذا معناه طريقة تنظيم عملية جمع المعلومات والاحصائيات الجنائية.

٢ - اعتبارات الامكانات والاعتمادات:

غالبا ما تكون الاعتمادات المرصودة لعمل الاحصائيات

الجنائية محدودة، فلذلك لا بد من وضع اسبقيات بالنسبة للاحتياجات، وذلك عند جمع المعلومات الجنائية. فتكاليف جمع المعلومات لابد أن تراعي ما هي المعلومات المطلوبة التي يجب أخذها قبل الأخرى.

٣ ـ اعتبارات فنية:

لابدَّ من النظر الى مستوى المشاكل الفنية التي يجب حلها عند قرار جمع المعلومات وتصنيفها.

استعمال التقنيات في حفظ وتصنيف الاحصائيات الجنائية:

من أهم الموضوعات التي ترتبط بمستقبل جمع المعلومات الاحصائية هو الاعتماد المتزايد على العقل الالكتروني (الكمبيوتر) في هذا المجال، ولا شك أن هنالك فجوة بين الدول العربية التي تستعمل (الكمبيوتر) وتلك التي لا تستعمله، وحتى تلك التي تستعمله فان الأمر ما زال في أطواره الأولية، خصوصا وأن هذه التقنية قد أدخلت في بعض البلاد بدون الاستعداد الكافي لها من الناحية العملية، الشيء الذي تنتج عنه تكلفة عالية ونتائج خاطئة في بعض الأحيان، لذلك فإن ادخال (الكمبيوتر) بدون التحضير والاستعداد له والتدريب الواعي عليه أدخل مشاكل عدة في نظام الاحصاء الجنائي.

ولكن مما لا شك فيه أن ادخال (الكمبيوتر) في مجال الاحصاء

الجنائي احدث ثورة في هذا المجال ويحمل في طياته آمالا كبيرة لمستقبل أفضل للاستفادة القصوى من الاحصاء الجنائي

كل ما ذكر آنفاً هو اعتبارات هامة يمكن النظر اليها عند بحث موضوع تدريب العاملين في مجال الاحصاء الجنائي، لانه أصبح علماً متشبعاً وانتشرت فروعه، وأصبح من المهم أن يحذق العاملون في مجاله الفنون الكثيرة المرتبطة به وذلك حتى نضمن استخلاص الكثير مما لدينا من الاحصائيات الجنائية التي تجمعها. وعندها يمكن رسم سياسة جنائية ناجحة تلعب دوراً أساسياً في مكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين.

المراجـــــع

- الاحصائيات الجنائية لبعض الدول العربية. المكتب الوطني للاتصال السوداني. الخرطوم: ١٩٨٧م.
- رانزتوق. القانون الجنائي الانجليزي من عام ١٧٥٠م. مجلد ١، لندن. الطابع ستيفنز وابناؤه ١٩٤٨م.
- المجلة العربية للعلوم الشرطية العدد ٦٩ القاهرة ١٩٧٥م.
- ملخص مؤتمر البحوث الجنائية الافريقية الذي عقد بالقاهرة نوفمبر ١٩٨٥م.
- ن سيلين. مغزى الاحصائيات عن الجرائم المجلة القانونية فصلية. الرقم ١٩٥/٧٦
- وثيقة مجموعة خبراء الأمم المتحدة لمكتب الأمم المتحدة لمنع الجريمة، عن الاحصاء الجنائي على نطاق العالم ١٩٨٥م جنيف.